بيان المجلس المركزي الفلسطيني

أسس التحرك في المرحلة المقبلة

[عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعات في الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، في مدينة تونس العاصمة برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، وبحضور الاخ رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، كما شارك رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حيدر عبدالشافي، ورئيس لجنة التوجيه، الاخ فيصل الحسيني، وعدد من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، وأصدر البيان التالي]:

قرر المجلس أسس التحرك وسبله في المرحلة المقبلة، بما يلي:

اولاً: على صعيد مسيرة عملية المفاوضات

١ ـ يؤكد المجلس تمسّكه الحازم بالشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية كمرجع لمسيرة العملية السياسية الجارية على أرضية مبدأ الأرض [في] مقابل السلام لضمان الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني طبقاً للشرعية الدولية، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وصولاً الى الكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية، طبقاً للخيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٢ ـ التمسّك بتطبيق القرار ٢٤٢ الذي ينصّ على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والعدوان، ويفرض على العدو الاسرائيلي الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وان ينطبق، منذ البداية، على جميع المراحل.

٣ ـ التمسّك بقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وقرارات الامم المتحدة التي تكفل حماية حقوق المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال والتي تعتبر المستوطنات انتهاكاً لمبادىء القانون الدولي. ان التزام الولايات المتحدة [الاميركية] بتعهداتها يحمّلها مسؤولية العمل على الوقف الفوري للاستيطان، وازالة المستوطنات القائمة كونها تشكّل عقبة في طريق السلام الشامل والدائم، وان المجلس المركزي الفلسطيني يرفض التصنيفات الاسرائيلية للمستوطنات بين سياسية وأمنية.

٤ ـ التمسّك بأن الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات والصلاحيات، وان المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية هي محطة قصيرة ومؤقتة على طريق الهدف النهائي، يمارس فيها شعبنا حقه في اجراء انتخابات سياسية تشريعية حرة، ويتمّ نقل السلطة تحت الحماية والاشراف الدوليين الذي يضمن السيادة المطلقة للشعب الفلسطيني على أرضه بما فيها القدس وجميع مصادره الطبيعية. ويؤكد رفضه للمشروع الاسرائيلي للحكم الاداري الذاتي.

٥ ـ يؤكد المجلس المركزي على مقاومة سياسات ومشاريع التوطين والتمسّك بحق العودة وفقاً لقرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤، وعلى ربط العمل في المفاوضات متعددة [الطرف] بخطتنا في المفاوضات الثنائية وخدمتها والمحافظة على الالتزام العربي والدولي بالربط بين نتائج المفاوضات في الثنائي والمتعدد والتصدي لأية محاولة لتجاوزه نحو التطبيع مع اسرائيل قبل التزامها بالانسحاب من أرضنا المحتلة وضمان حقوقنا الوطنية التي نصّت عليها قرارات الشرعية الدولية.

٦ ـ يعتبر المجلس المركزي تراجع الولايات المتحدة [الاميركية] عن تعهداتها وموقفها من الاستيطان وعدم شرعيته وتقديمها لضمانات